الهجرة الزراعية

وتنظيمها في القطر المصري

لسعادة جلال فهمي باشا

موضوع الهجرة الزراعية يشمل ناحية من أهم نواحي الاصلاح القومي للفلاح الذي تسعد الأمة بجهده ونشاطه في فلاحة الارض، ويشقى هو فيضعف فيموت قانعاً صبوراً

هذا الفلاح يكوّن من مجموع الامة ٨٠ في المائة من ذلك : —

عـــدد		عـــدد	
١٧١٨٠٠٠	يملكون أقل من فدان	٣٩٠٠٠	يملكون من ١٠ افدنة لغاية ٢٠ فداناً
٥٦٨٠٠٠	» من فدان لغاية ٥ افدنة	٢٢٠٠٠	» ٢٠ فداناً لغاية ٥٠ »
٨٦٠٠٠	» من ٥ افدنة لغاية ١٠ »	١٣٠٠٠	» اكثر من ٥٠ فداناً

ومجموع الملاك ٢٠٤٦٠٠٠ وهم ١٥ في المائة من مجموع السكان وأما الباقون فهم البائسون المستضعفون الذين يتضورون جوعاً تفتك بهم الامراض الفتّاكة فلا مغيث ولا نصير

اولئك الذين لم يشملهم الحكومات المتعاقبة فلم تشملهم ضروب الاصلاح ومسهم الضرّ بأنواعه في مساكنهم وأرزاقهم وصحتهم ، وهم الاكثرية الساحقة من الامة وهم مصدر ثروتها وتوام سعادتها ومنبع ثروتها فهل هذا نصيب العاملين ؟ الحالة ماسة الى تنظيم حالة الفلاح وتوفير أسباب الرزق والعمل لهم ولذلك يتقيد الهجرة الزراعية وتنظيمها وتوزيع الملكيات الصغيرة عليه

وقبل ان أخوض البحث في هذا الموضوع أريد أن أورد لكم مثلاً لطيفاً يبين حالة التعداد في بعض المناطق بمساحة الاراضي فيها ومقابلة ذلك بمناطق اخرى في التعداد والمساحة

مديرية المنوفية يبلغ تعدادها ١٢٠٠٠٠٠ نسمة ومساحة اراضيها ٥٠٠٠٠٠ فدان اي ان نسبة الاشخاص الى الارض كنسبة ٣ الى ١ تقريباً او بطريقة اوضح إن لكل ٣ اشخاص فداناً بينما تبلغ هذه النسبة في شمال الدلتا ٢٥ فداناً للشخص الواحد

في الحالة الأولى لا تخرج الارض ما يسد رمق الأهالي وغذاء مواشيهم والايدي العاملة اكثر مما تحتاج اليه الأرض لفلاحتها فلا غرابة ان ساءت حالتهم فجنح بهم العوز والفقر الى الفساد والاجرام . وفي الحالة الثانية تفتقر الارض الى الايدي العاملة فلا يجدونها الا بطريق الترحيل

وهذا ما يدعو الى مضاعفة أجورهم وبالتالي الى زيادة نفقة الانتاج

وهناك مثل آخر خاص بملاك الذين تقل ملكيتهم عن فدان واحد . هل يكفي ايراد جزء من فدان عائلة قوامها من خمسة اشخاص ومستلزمات الفلاح من الماشية ؟

تبلغ الملكيات التي تقل عن فدان نحو ٧٠٠ر٠٠٠ فدان يملكها نحو ١ر٧٠٠ر٠٠٠ مالك وهم في الحقيقة ان احصيناهم في عداد الملاك الا أن حظهم اقل من حظ الاجير إذ ان زيادة تكاليف الانتاج لهذه المساحات الضئيلة ان لم تكن متعذرة فهي قليلة النفع كثيرة المتاعب

هذه الامثلة تلقي ضوءا ظاهراً على حاجة البلاد الى السرعة في سن قوانين التنظيم الهجرة الزراعية وتوزيع الملكيات الصغيرة وما يكون لهذه القوانين من اثر عظيم

اولاً — في تحسين حالة الفلاح وتوفير رزقه وما يعقب ذلك من شعوره بنعيم الحياة والصحة والسكن.

وثانياً — استقرار الحياة الزراعية على اساس تحقق الحالة الاقتصادية الزراعية. وثالثاً — تقلل نفقة الانتاج . ورابعاً — تكفل انتشاب الهدوء والامن في الجهات المكتظة بالسكان

اما الاصلاح الذي يجب التعجيل في تنفيذه فيشمل مشروعين متلازمين : —

الاول — توزيع الملكيات الصغيرة على الفلاحين بالثمن على اقساط وبربح قليل

والثاني — الهجرة الزراعية للفلاح

فلتنفيذ المشروع الأول تخصص الاراضي الآتي بيانها للتوزيع ملكيات صغيرة وهي : —

١ — جميع أراضي الحكومة المستصلحة (ما عدا ما يلزم لعملية الاكثار او حقول التجارب)

٢ — الاطيان البور ملك الحكومة التي أعدت لها مرافق الصرف والري العامة بعد اصلاحها

٣ — الاراضي التي تنزع ملكيتها من مُتملكيها وتقل عن فدان ، لعملية التجميع

٤ — الاطيان التي تنزع ملكيتها اجباريًا في المحاكم

على أن تكف الحكومة عن التدخل غير المشروع بين البائعين والملاك المدينين وتشتري هذه الأطيان اذا ما نزعت ملكيتها وتخصص للتوزيع على صغار الزارعين

وهذه المناسبة أقول رأيي مخلصاً لوجه الله ولمصلحة البلاد العامة إن تدخل حكومات سابقة في إيقاف البيوع اجبرية او نصيانة الثروة العقارية كما يسمونها ما هو الا بدعة لا يجوزها الشرع ولا النظم الاقتصادية ولا اية حكومة ترغب في استبقاء الثقة المالية خربتها وحمتها

وهي وان كان ظاهرها الرحمة بهؤلاء المدينين المتعثرين بالوفاء والسداد الا انها اساءت الى حركة التعامل العامة بين صحاب رؤوس الاموال والملاك وأصبحت البنوك تخافة هذا التدخل تمسك أموالها عن المتعاملين

يبلغ عدد المدينين ١٢٠٠٠ من ذلك ٢٠٠٠ يخشى على اطيانهم من نزع الملكية وقد تدخلت

الحكومات السابقة من اجل هؤلاء وأنفقت من مال الصيانة أملاكهم ما يبلغ ١٤ مليوناً من الجنيهات . صرف هذا المال الجسيم من خزينة الدولة اي من مال الأمة وهو ما يجب ان يصرف في المشروعات العامة التي يعود نفعها على الامة جميعاً لا ان يصرف لمصلحة من ساءت حالتهم وعجزوا عن السداد. حتى هذه التسويات الكثيرة التي منحتهم آجالاً واسعة وافساطاً تتفق وموارد اطيانهم لو تمهلوا مخلصين عن السداد . ولكن تواكلهم على تدخل الحكومة من آن لآخر جعلهم يستمرئون الفوضى فتهاونوا بما عليهم من التزامات وتعهدات نحو الدائنين . وأصبح لزاماً أن تقل الحكومة الحاضرة — وعلى رأسها وزيرها الحازم رفعة علي ماهر باشا — يدها عن التدخل في هذه المساومات او ما يسمونه تسوية صيانة الثروة البقارية حتى تعود الثقة المالية للبلاد وتسترد الحكومة في عهده ما فقدته سابقاً مادياً وادبياً . ويكفي ما نوّهت به البنوك في تقاريرها السنوية وهذا هو صوت الفلاح يؤيدها في الرأي ويطالب حكومتنا الحاضرة بأن تدخر مال الدولة لمرافق الشعب العامة . ان الاراضي تضعف وتنوى كالانسان فإذا تملكها قوي اثمرت وأخرجت وإذا تملكها هزيل ضعفت وأنسكت والمصلحة الانتاج الزراعي — وهو ما اصل على وفرته وزيادة غلته — يجب ان تكون الأطيان في ايدي الأقوياء الأوفياء لا في ايدي المرهقين المسرفين

٥ — جميع اطيان الحكومة البور التي لم يتوافر فيها للآن طرق الصرف والري العامة وتبلغ نحو ... فدان تصبح بموجب القانون معدة للتوزيع على صغار الزارعين بعد اصلاحها

ولو جاز في التوسع لحساب مصلحتي الفلاح والمصلحة العامة لأضفت الى هذه البنود السابقة بنداً كبيراً في الأراضي التي توزع على الفلاح وهجرته وهي اطيان الوقف الاهلي بعد اقراض الطبقة الثانية ان تصبح حالة المستحقين لهذه الاوقاف كحالة صغار الملاك الذين تقل ملكيتهم عن الفدان ان لم تكن اشد وأتعس . اما مشروع الهجرة الزراعية الذي يحقق الاغراض التي اوردناها فينحصر في الابواب الآتية : — اولاً — نظام المستعمرين وهل يكون اختيارياً او بموجب قانون . ثانياً — طريقة اصلاح الاراضي قبل التوزيع ومن يتولى الاصلاح . ثالثاً — توزيع الاراضي المصلحة . رابعاً — بعض الطرق المتبعة في الممالك الاخرى والقوانين التي سنّ لتنفيذ

(أ) نظام المستعمرين هل يكون اختيارياً او يكون متبعاً نظاماً في اختيار المستعمرين فمنهم من يجعله اختيارياً ومنهم من يجعله بقانون فمثلاً كان الاستعمار في هولاند واستراليا بقانون وكان توزيع الاراضي في ممالك صغيرة في رومانيا بقانون يعين الصفات التي يمنح القانون حق توزيع الاراضي عليها وتركت بعض الممالك الهجرة فيها عن يشاء عن طريق الترغيب والتشويق . غير ان الحالة في مصر تختلف عما هي في هذه الممالك اذ ان حالة التعداد في بعض المناطق لا تتسق مع المساحة كما سبق البيان والانتاج الزراعي يتوقف الى حد بعيد على توزيع

الايدي العاملة خصوصاً في النواحي القليلة السكان من النواحي المكتظة بالاهالي فاذا راعينا هذه الناحية وجب ان تكون الافضلية في توزيع الاراضي للملاك المكيفات التي تقل عن فدان الذين تنزع ملكياتهم ويتعيضون عنها من أملاك الحكومة

(طريقة اصلاح الاراضي البور) تحكومة في شمال الدلتا نحو ٣٠٠٠٠٠ فدان من الاطيان توافرت فيها طرق الري والصرف اتمام ومباشرة الحكومة الى الآن عملية الاصلاح على الوجه الاكمل كانت نتيجة محققة وناجحة كل النجاح وتشهد لمدير مصلحة الاملاك الاميرية ورجاله بتمام الخبرة العملية وحسن الاقتصاد غير ان المساحة التي يتم اصلاحها سنويًا كانت محدودة طبقاً لما كان يخصص لها من الاموال فلم تستطع المصلحة ان تصلح اكثر من ٨٠٠٠ فدان سنويًا

والظاهر ان مالية الحكومة خصوصاً في الوقت الحاضر لا تسمح بالمال اللازم للاصلاح في مدى اوسع مما فات لذلك وجب ان يوكل الاصلاح الى شركات زراعية موثوق بخبرتها العملية على ان تساهم الحكومة في هذه الشركات بما لا يقل عن ٥١ ٪ من رأس المال حتى يكون لها حق الاشراف على الاصلاح وتوزيع الاراضي على صغار المزارعين بأرباح للشركة معقولة — أما المال اللازم لمساهمة الحكومة بهذا القدر فهو قيمة ثمن الاطيان وما يزيد عن ذلك يُعقد له قرض أهلي وبذلك تستطيع تدبير المال اللازم لهذه الشركات وتستصلح الاراضي البور في القليل من الزمن فتستفيد الحكومة مما يجبى منها من الضرائب كما ان الاطيان تصبح باب سعادة ورفاهية لمن يمتلكونها من صغار المزارعين وعليها حكومة يتحقق في عهدها هذا الحلم الذهبي للآلاف من الفلاحين البائسين الصامتين . على ان المشرّع المصري عند وضعه لمشروعات القوانين الخاصة بتخصيص أراضي الحكومة لتوزيع على صغار المزارعين ونزع الملكيات الصغيرة التي تقل عن فدان، والتعيينات الخاصة بالهجرة يجد امامه أمثلة قائمة في شتى الممالك خصوصاً اذا استعان بالفنيين من رجال الزراعة وهؤلاء في وضع هذه القوانين وتعديلها بما يتفق وحالة الفلاح وصيغة الاراضي والعرف الزراعي لفلاحة هذه الأراضي الجديدة الأصلاح

هذه كلمة وجيزة في تنظيم الهجرة الزراعية . وفي تنفيذها تحقيق ناحية هامة من نواحي الاصلاح الزراعي بمصر بل في تنفيذها سعادة يحس بها الفلاح من القدم في نفسه وما تتمتع وصحته الى جميع مظاهر عيشته فذا ما استقر الفلاحون في المواضع التي يرغبون اليها هذا الاصلاح كان للحكومة التي تساعدهم على الفوز بهذه المغنم الذهبي أثرهم الى السعادة والحضارة

وأني بشديد الثقة والايمان بأن الحكومة جلالة الملك الفائد من عزيمة أكيدة ووطنية صادقة أن أمنية الفلاح ستتحقق في عهدها كما ان رعاية مولانا الملك المحبوب لشعبه وامته ستجعل الفلاح في عهده الزاهر أعياداً تنسيه مضض العيش وجحيم الحياة